جامعة يحي فارس بالمدية
تنظم بالتعاون مع
مخبر التنمية المحلية المستدامة
ومخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية
ومخبر الاقتصاد التطبيقي في التنمية

ملتقى علمي وطني

26 سبتمبر 2019

صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية

تحت إشراف

الرئيس الشرفي للملتقى: أ.د. يوسف حميدي (رئيس الجامعة)

مدير الملتقى: أ.د. غريبي أحمد (عميد الكلية)

المشرف العام للملتقى: أ.د. خليل عبد القادر (رئيس المجلس العلمي)

رئيسة الملتقى: د. شراطي نسيمة

نائبة رئيس الملتقى: د. حيولة ايمان

رئيس اللجنة العلمية: أ.د. مكيد علي

رئيس اللجنة التنظيمية: أ.د. علي سماي

موضوع الملتقى:

يلعب القطاع المالي دورا متصاعدا في نمو الاقتصاديات المعاصرة، حيث تشهد المنتجات والخدمات المالية تطورات متسارعة من حيث تنوعها وطرق توفيرها وانتشار استخداماتها، وتسهيل الوصول إليها، وتشير الدراسات الدولية أن تحسين نوعية الخدمات المالية، وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها بصورة مستمرة، وبتكلفة أقل، يعمل على نشر المساواة في الفرص والاستفادة من الإمكانات الكامنة في الاقتصاد، ضمن ما يسمى **بالشمول المالي** .

ويعتبر استخدام التكنولوجيا الرقمية في مجال العمل المالي (التكنولوجيا المالية) من أهم العوامل المساعدة على انتشار وإتاحة وصول الخدمات المالية لشريحة كبيرة من المجتمع سواء الأفراد أو المؤسسات، ومن ثم سد فجوة الشمول الرقمي، خاصة وأن موضوع **الشمول المالي** بات محور اهتمام العديد من الحكومات، ومن البنود المهمة المدرجة على جدول أعمال السياسات الدولية، حيث تبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية في دولها، كما تم تأسيس رابطة عالمية باسم (Global Partnership for Financial Inclusion(GPFI)، وذلك لوضع خطة عمل متعددة السنوات لتطبيق **الشمول المالي**، في حين اعتبر البنك الدولي أن تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها يُشكل رافعة رئيسية لمحاربة البطالة والفقر، وتحسين الظروف المعيشية، وزيادة خيارات المواطنين وقدرتهم على المبادرة بإقامة منشآتهم الصغيرة واستغلال الفرص.

وقد اهتمت العديد من الدول العربية بتحقيق خطوة نحو **الشمول المالي**، من خلال تبني استراتيجيات لتقديم الخدمات المالية الكترونيا، وخصص مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية يوم 04/27 من كل عام يوما للشمول المالي، لتشجيع البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية على تطوير خدماتها وتقديم المزيد من منتجاتها المالية لتحسين دخول الفئات العظمى من المجتمعات العربية، خاصة في ظل وجود عدد كبير من المستبعدين ماليا، ومن هنا يمكن إبراز **إشكالية الملتقى** كالتالي:

كيف تساهم صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، وما واقع ذلك في الدول العربية؟

أهداف الملتقى:

يسعى هذا الملتقى إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

-إبراز أهم المجالات التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية، والتي تساعد على زيادة انتشار الخدمات المالية بما يعزز الشمول المالي؛

-معرفة المجهودات والاستراتيجيات المنتهجة في الدول العربية للنهوض بالشمول المالي؛

-إبراز واقع وآفاق الشمول المالي في الدول العربية؛

-معرفة أهم المعوقات التي تحول دون انتشار الخدمات المالية لكافة شرائح المجتمع بالدول العربية، ومن ثم تحديد طرق تجاوزها؛

_الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في تجسيد الشمول المالي.

محاور الملتقى:

يتم معالجة إشكالية هذا الملتقى ضمن المحاور التالية:

– **المحور الأول:** التكنولوجيا المالية والخدمات المالية (ثورة التكنولوجيا الرقمية في المجال المالي، تحليل البيئة الحاضنة للتكنولوجيا المالية، القطاعات الرئيسية للتكنولوجيا المالية، المنتجات المالية وتنوعها وتكاليفها).

– **المحور الثاني:** مدخل إلى الشمول المالي (مؤشرات القياس العالمية، علاقته ببعض المفاهيم ذات الصلة (الاستقرار المالي، النزاهة المالية، التثقيف المالي، الإقصاء المالي)).

– **المحور الثالث:** التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي(أهمية الشراكة بين الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، والبنوك، والبنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي، أثر التكنولوجيا المالية على ابتكار وتحسين جودة الخدمات المالية والمصرفية).

– **المحور الرابع:** دور البنوك المركزية والهيات المالية المحلية والدولية في تعزيز الشمول المالي.

– **المحور الخامس:** واقع وآفاق الشمول المالي في الدول العربية مع الإشارة إلى الجزائر(تحليل تطور المؤشرات، أسباب ضعف الشمول المالي وتحدياته، الاستراتيجيات الوطنية لتعميم الخدمات المالية والمصرفية، سبل التحسين).

– **المحور السادس:**عرض تجارب ومبادرات عربية ودولية رائدة في تطبيق التكنولوجيا المالية لأجل تعزيز الشمول المالي.

شروط قبول المداخلات:

1- التقيد بالمنهج العلمي المتعارف عليه في البحوث العلمية؛

2- ان تكون المداخلة أصلية ولم يتم تقديمها في نشاط علمي اخر؛

3- تقبل الأبحاث باللغة العربية والفرنسية والانجليزية، مع وجود ملخص بالعربية واخر بلغة أجنبية؛

4- تكتب المداخلات بخط **Traditional Arabic 14** بالنسبة للغة العربية، وبخط **Times New Roman 12** بالنسبة للغة الأجنبية؛

5- يجب أن لا تزيد المداخلة عن **20** صفحة ولا تقل عن **15** صفحة بما فيها من مراجع وملاحق وأشكال؛

6- يسمح بالمداخلات المشتركة(باحثين على الاكثر)؛

7- ترفق استمارة المشاركة مع الصفحة الاولى من المداخلة ؛

8- يخضع البحث للتقييم من طرف اللجنة العلمية للملتقى؛ كما تعطى الأولوية للدراسات والبحوث الميدانية(دراسة الحالة)؛

9- الرسوم محددة ب **2000** دج لكل مداخلة، وفي حالة المبيت هي **4000** دج لمتدخل واحد.

مواعيد هامة:

- ✓ انعقاد الملتقى:**26** سبتمبر **2019**
- ✓ آخر أجل لاستلام المداخلات كاملة: **30** جويلية **2019**
- ✓ الرد على المداخلات المقبولة بداء من يوم: **05** سبتمبر **2019**

المراسلات:

ترسل المداخلات بصيغة **word** إلى البريد التالي:

tech.fin@univ-medea.dz

الهاتف: **0555951605** الموقع على شبكة الانترنيت:

www.univ-medea.dz/ar/ldld

أعضاء اللجنة العلمية:

تتشكل اللجنة العلمية للملتقى من مجموعة أساتذة من مصف الأستاذية، مختصين في مجال الموضوع المدروس، من داخل وخارج الجزائر.

أعضاء اللجنة التنظيمية

تتشكل اللجنة التنظيمية للملتقى من مجموعة أساتذة الكلية الذين يتمتعون بروح الفريق، وأثبتوا كفاءتهم التنظيمية.

استمارة المشاركة:

الاسم واللقب:.....

الرتبة العلمية:.....

الوظيفة:.....

مكان العمل:.....

رقم الهاتف:.....

البريد الإلكتروني:.....

عنوان المداخلة:.....

محور المداخلة:.....

ملخص المداخلة:.....

.....